الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

العولمة الرأسمالية وهوية اليسار الفكرية

٢-٢

لطفي حاتم
كاتب

القضايا ذات التكوين المعقد والمتشابك مع التطور التاريخي للبلدان العربية.
٣ . شكلت التجربة السوفيتية السند التاريخي لنشاط الأحزاب الاشتراكية العربية وبهذا المعنى تخلفت هذه الأحزاب عن صياغة مرجعية وطنية قادرة على استثمار ثنائية خيار التطور الاجتماعي لخدمة البناء الديمقراطي للدولة الوطنية.
٤ . أنتجت الموضوعات المشار إليها رؤية مختلة لطبيعة التضامن ألأممي الأمر الذي أفضى إلى حرمان الأحزاب الاشتراكية من مساندة قوى سياسية كبرى في البلدان الرأسمالية.
على أساس تلك المعطيات واستناداً إلى دخول التوسع الرأسمالي مرحلته المعولمة بات ضرورياً الانتقال إلى تأشير ملامح استراتيجية فكرية سياسية لأحزاب اليسار الاشتراكي أراها في موضوعة الوطنية الديمقراطية مستنداً في ذلك إلى جملة من المعطيات قابلة للحوار والنقد والاغناء تتمثل بـ :.
أولاً : حماية الدولة الوطنية
تشكل الرؤية الوطنية المناهضة للولاءات الإثنية / العشائرية / الطائفية مستودعاً لحماية الدولة الوطنية من التفكك والصراع والتهميش ارتكازاً إلى الشراكة السياسية المتوازنة لقوى التشكيلية الوطنية وبهذا الإطار فأن الوطنية تشكل الجهاز الوطني المقاوم ضد الاحتلال والتدخل الخارجي بأشكاله العسكرية / السياسية / الاقتصادية.
ثانياً: الإصلاح الديمقراطي وإعادة البناء
إن الوطنية بمضمون الشراكة الفعلية بين المكونات الأساسية للتشكيلة الوطنية تشترط إعادة بناء الدولة على قاعدة الإصلاح الديمقراطي التدريجي المنبثق من الموازنات السياسية / الاجتماعية الضامنة لوحدة البلاد ومصالحها الأساسية بعيداً عن التداخلات الأجنبية والنزاعات الأهلية.
ثالثاً: حماية ثروات البلاد الوطنية
يوفر بناء المرجعية الوطنية وسياجها الديمقراطي للسلطات الوطنية الديمقراطية سنداً / اجتماعياً في مفاوضاتها مع الوافد الأجنبي على أساس المساواة القانونية بين الأطراف المتفاوضة بهدف حماية الثروات الوطنية.
رابعاً: صيانة حقوق المواطن الإنسانية
تشكل الوطنية الديمقراطية ضمانة أساسية لصيانة حقوق المواطن الطبيعية والمكتسبة وأهمها حق العمل والتعليم والحريات الأساسية الأمر الذي يساهم في بناء المجتمع الدولي الديمقراطي على قاعدة التوازن بين البشر وعدم تغليب القوة في العلاقات الدولية.
إن تأثير هذه الركائز واعتمادها في الصراع الدائر لصيانة الدول الوطنية من التفتت يعتمد بالدرجة الأولى على حركة اليسار الديمقراطي المتفاعل مع القوى والحركات الاجتماعية الديمقراطية الساعية إلى بناء حرية الإنسان ومستقبله انطلاقا من بناء الأسس المادية في البلدان العربية المناهضة لعمليات التفتيت والتهميش والحروب الأهلية.
ثالثاً: الكونفدرالية العربية ضمانة ضد التهميش والإلحاق
أن غياب المرجعية الوطنية الديمقراطية الناتج عن احتكار السلطة وعدم تحول الشرائح العربية الحاكمة إلى كتلة اجتماعية ضامنة لبناء الوحدة الوطنية أفضى إلى منع بناء المقدمات المادية / السياسية لتقارب الدول العربية ناهيك عن تبني شكلاً من أشكال وحدتها السياسية.
وبهذا السياق نشير إلى أن التطور الحاصل في العلاقات الدولية المتمثل في سعي الدول الكبرى لإلحاق الدول الوطنية في مجالاتها الحيوية الاستراتيجية بعد تقسيمها من جديد تدفع أحزاب اليسار الاشتراكي إلى تبني موضوعة الاتحاد الكونفدرالي كخطوة مستقبلية نحو بناء التقارب السياسي / الاقتصادي للبلدان العربية.
إن المسعى المشار إليه يشترط أغناء التحالفات القائمة مثل التكتل الخليجي، والاتحاد المغار بي إلى كونفدراليات مستندة إلى الوطنية الديمقراطية الهادفة إلى منع تحول الدول العربية إلى شركات ملحقة بالتكتلات الاقتصادية الكبرى. (٣)
إن الرؤية المشار إليها توفر حزمة من الشروط الدافعة للعمل السياسي / الفكري لحركة اليسار الاشتراكي منها:
١ . تدفع الوطنية الديمقراطية شعوب البلدان العربية إلى إقرار مبدأ المشاركة في العيش المشترك بين القوميات والطوائف على قاعدة توازن المصالح عبر بناء أشكال فدرالية ديمقراطية للدول المتعددة القوميات.
٢ . توفر الوطنية الديمقراطية إطارا عاماً للعمل الإقليمي المشترك بين قوى اليسار الديمقراطي والقوى والتيارات الوطنية الأخرى، وما يعنيه ذلك من بناء حركة شعبية تتخطى الحدود الوطنية مناهضة للحرب والغزو والعدوان.
٣ . تنسيق مواقف وسياسات الأحزاب والحركات الاشتراكية واليسارية عبر مؤتمرات فكرية / سياسية ومهرجانات تضامنية، مناهضة للتداخلات الخارجية . يشكل فرصة لتوحيد المواقف العامة المشتركة المناهضة للتشتت والانكفاء الوطني الضيق.
رابعاً: الديمقراطية والعلاقات الدولية
شكلت الديمقراطية وحقوق الإنسان ركيزة أساسية من الأركان الأيديولوجية للعولمة الرأسمالية وبهذا المعنى تستطيع قوى اليسار الاشتراكي استثمار هذه الموضوعة بهدف الكفاح المزدوج الوطني المناهض للأنظمة الاستبدادية والاممي المقاوم للتدخلات العسكرية وسياسة الغزو والعدوان.
إن التأكيد على حقوق الإنسان الطبيعية والمكتسبة تستند إلى وحدة حقوق البشرية وعدم تجزأتها وتحقيق تلك الوحدة يشترط بناء علاقات دولية متوازنة ترتكز على المساواة القانونية بين الدول وضمان تطورها الوطني اللاحق المستند إلى حرية تقرير مسار خيارها الاجتماعي. بكلام آخر إن إعادة التوازن إلى العلاقات الدولية يتطلب ترسيخ الشرعية الدولية ومنظماتها الأساسية العاملة على صيانة السلام والأمن الدوليين المرتكز على وحدة المصالح الإنسانية.
إن الترابطات المشار إليها بين حقوق الإنسان وتوازن العلاقات الدولية الديمقراطية يفتح الطريق أمام اليسار الاشتراكي لنشر خياراته الاجتماعية / السياسية بعيداً عن الضغوطات والحصارات الخارجية.
الخلاصة:
إن الرؤية الفكرية / السياسية التي أزعم أنها قادرة على أعادة بناء أحزاب اليسار الاشتراكي في الطور الجديد من التوسع الرأسمالي ونقلها إلى مستوى القوة الشعبية الضامنة للتطور الديمقراطي اللاحق تشترط التخلي عن الرؤية الأيديولوجية المفعمة بالآمال المثالية المشرقة أو الانشداد إلى الماضي المفعم بالبطولة الإنسانية واستبدالها بسياسة ورؤى واقعية منبثقة من تغير العالم واشتداد النزعات العدوانية لرأس المال وجشعه المرتكز على نهب العالم بشعارات براقة زائفة.

الهوامش:
١ . إن موضوعة الاستبدال للأدوار التاريخية سبق ان تبنتها الأحزاب الاشتراكية في سياق مراحل تطور كفاحها الوطني بعد أن وضعت عملية الاستبدال بإطار أيديولوجي تمثل بـ: .
١ . تسلم البرجوازية للحكم كمرحلة تاريخية في التطور الاجتماعي ومن ثم الانتقال إلى الثورة الاشتراكية.
٢ . تسلم الحزب الاشتراكي بالتحالف مع الطبقة الوسطي للسلطة السياسية عبر التطور اللارأسمالي.
إن الجديد في موضوعة الكتلة الاجتماعية البديلة تكمن في أن اليسار الاشتراكي سيكون القوة الوطنية القادرة على إنجاز مهام المرحلة التاريخية الجديدة لأسباب كثيرة منها:-
أ . انتقال حركة التوسع الرأسمالي إلى مرحلته المعولمة وتناقض مسار تطورها.
ب . تجريف الحدود الطبقية للتشكيلات الوطنية العربية وانتقالها إلى كتل سكانية اثنية / طائفية.
ج . تعذر وجود طبقة اجتماعية قادرة لوحدها على بناء وتطور الدولة الوطنية بنظام ديمقراطي ضامن لوحدة النسيج الوطني.
٢ . تشكل الأزمات الوطنية في العراق وفلسطين ولبنان المضمون الرئيسي للسياسية الخارجية للدول الكبرى.
٢ . إن الرد الفعلي على سياسة التهميش والتقسيم تكمن في تبني اليسار الاشتراكي لموضوعة الاتحاد الكونفرالي بين البلدان العربية بعد أن كانت شعارات الوحدة العربية أدوات سياسية للقمع والاستبداد والإرهاب بيد القوى القومية اليمينية المناهضة للديمقراطية والتقدم الاجتماعي.

عودة الوعي الديني وانتصار الليبرالية

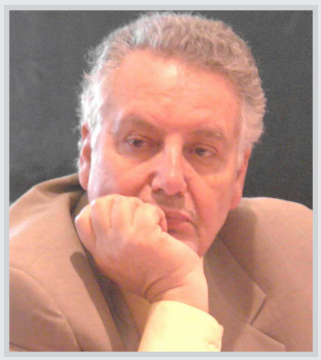

شاكر النابلسي
كاتب اردني - اميركا

-١-
كانت كارثة الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١ وكذلك الحالة الأفغانية بعد زوال حكم طالبان المتخلف، وبعدها الحالة العراقية، امتحاناً عسيراً وكبيراً للتيار الديني والليبرالي في العالم العربي على السواء. وأفرزت هذه الأحداث منابر وتجمعات ومواقع، لم تكن موجودة قبل هذه الأحداث، ومنها ما أطلق عليهم الليبراليون الجدد، مقابل مجاميع كبيرة من المتشددين الدينيين الذين اختلفوا في مواقفهم السياسية والفكرية اختلافاً كبيراً مع الليبراليين الجدد. وقد شهدنا طوال الخمس سنوات الماضية، وخاصة بعد الإطاحة بحكم حزب البعث في العراق، ووجود قوات التحالف في العراق، سيلاً من المواقف والنداءات والفتاوى الدينية التي تدعو ليس إلى قتال المحتلين من الجنود ولكن إلى قتال كل من ليس بمسلم، من نساء وأطفال وعمال وموظفين.. الخ. كذلك فقد سادت العالم العربي موجة من الدعوة إلى الجهاد ضد الأنظمة العربية وضد الحضارة الغربية ومظاهرها، واستبدال القيم الغربية السائدة الآن في الغرب بقيم إسلامية، وضرورة إعلان الغرب إسلامه كما جاء في الشريط الأخير الذي أذاعه أسامة بن لادن أخيراً. وقد ظل الكتاب والمثقفون الليبراليون طوال الفترة السابقة التي ارتفع فيها منسوب الفتاوى الدينية المحرضة على القتل والتدمير العشوائي، يهاجمون أولئك الذين يصدرون مثل تلك الفتاوى الدينية الخطيرة، ويقفون إلى جانب رجال الدين العقلاء والواعين الذين يرفضون مثل هذه الفتاوى، ويحثون الشباب العربي على عدم الانخراط في الجماعات الإرهابية المشبوهة، صيانة لأنفسهم وصيانة لوطنهم وصيانة لدينهم. وقد أثبت الموقف الليبرالي بأنه هو الموقف الصحيح والسليم منذ البداية، والدليل على ذلك أن مجموعة من السياسيين المحسوبين على التيار الديني ومجموعة من الدعاة الدينيين والمفتين أصبحوا إلى جانب الدعوة ضد الإرهاب وسفك الدماء العشوائي. وكان ذلك بمثابة عودة الوعي الديني السليم إلى هؤلاء، وانتصاراً للدعوة الليبرالية وموقفها الواضح منذ اللحظة الأولى للمجازر الدموية التي أقيمت في طول العالم العربي وعرضه وخاصة في العراق ولبنان والمغرب العربي.
-٢-
ففي السعودية حذر المفتي العام للمملكة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ (جريدة "الوطن" السعودية ٢٠٠٧/١٠/٢) الشباب من الذهاب إلى الخارج بحجة قصد الجهاد في سبيل الله لأن الأوضاع مضطربة، والأحوال ملتبسة، والرايات غير واضحة. مشيراً إلى أنه ترتب على ذلك العديد من المفاسد العظيمة. وبين آل الشيخ أن هؤلاء الشباب لم يبلغوا في العلم مبلغاً يميزون به بين الحق والباطل، فكان هذا سبباً لاستدراجهم والإيقاع بهم. وعدد آل الشيخ المفاسد العظيمة لما يسمى بالجهاد في الخارج ومنها:
١ - عصيان ولي الأمر وهذا كبيرة من كبائر الذنوب يقول النبي صلى الله عليه وسلم "من أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني"، ويقول "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره".
٢ - وقوعهم فريسة سهلة لكل من أراد الإفساد في الأرض، واستغلال حماستهم حتى جعلوهم أفخاخاً متحركة يقتلون أنفسهم، لتحقيق مكاسب سياسية أو عسكرية لجهات مشبوهة.
٣ - استغلالهم من قبل أطراف خارجية، لإحراج هذه البلاد، وإلحاق الضرر والعنت بها، وتسليط الأعداء عليها، وتبرير مطامعهم فيها.
-٣-
ومن المعروف أن الداعية السعودي الأصولي المتشدد سلمان العودة، كان من داعمي "الجهاد" المعاصر سراً وجهراً، ولكنه تبين بعد ست سنوات الخطأ من الصواب والحق من الباطل، فأطلق قبل فترة قصيرة نداءه القائل وهي رسالة مختصرة إلى ابن لادن يقول فيها: "اللهم إننا نبرأ إليك مما يصنع أسامة، وممن يتسمى باسمه، أو يعمل تحت لوائه". وشرح الشيخ العودة معنى هذه الرسالة بقوله: "حسبي أني أرضيت ربي فيما قلت مما أدين به، وأرضيت بعد ذلك ضميري وإحساسي. أصدقك القول أني كلما قدمت شيئاً كهذا أصبح وقع الآلام أقل حينما أقرأها، وأشاهد بعض أعمال العنف". (جريدة "الشرق الأوسط" ٢٠٠٧/٩/١٩).
ولكن منتقدي الداعية العودة من الليبراليين، قالوا له على لسان رئيس تحرير "الشرق الأوسط" طارق الحميد:
" بعد ست سنوات من أحداث ١١ ايلول الدامية، وقرابة أربعة أعوام على أعمال الإرهاب في السعودية والعالم العربي والإسلامي، ومطاردة الإرهاب فيما لا يقل عن مائة وتسعين دولة حول العالم، وثلاث سنوات على سقوط نظام صدام حسين في العراق، خرج الشيخ العودة في برنامجه التلفزيوني على قناة "إم.بي.سي" يبرأ إلى الله من أسامة بن لادن زعيم تنظيم "القاعدة" وأفعاله، بعد أن بات زعيم التنظيم الإرهابي شخصا لا بواكي له. إن براءة الشيخ العودة من أسامة بن لادن جاءت في وقت لا يدفع فيه المتبرئ من زعيم "القاعدة" ثمناً ولا يخسر شيئاً، كمن يخرج اليوم منددا بنظام صدام حسين البعثي، خصوصاً أنه بعد ما كشف تنظيم "القاعدة" الإرهابي عن وجهه القبيح، صبيحة يوم الحادي عشر من ايلول. لقد دفع كل من تصدى لأسامة بن لادن ومريديه ثمناً باهظا. يومها كفرت حكومات، واتهمت بالعمالة، وسمي رجال الدين الذين تصدوا وأدانوا بن لادن وفكره وأفعاله بكل جرأة بشيوخ السلطة، وتم التطاول عليهم بشكل لافت ومثير. كما كفر المفكرون، والكتاب، والصحافيون، وشكك في صحفهم، وحرض ودعي عليهم من على بعض منابر المساجد، واستبيحوا في مواقع التطرف ومعاقل الكراهية على الإنترنت".
-٤-
وكان الداعية الديني السياسي الثالث الذي عاد إليه الوعي الديني السليم هو النائب الكويتي وليد الطبطبائي الذي وجه رسالة إلى ابن لادن في ٢٠٠٧/٩/٢٧ في جريدة "الوطن" الكويتية، أعلن فيها تجريمه لابن لادن، وقال له فيها تعليقاً على خطاب ابن لادن الأخير الذي دعا فيه الشعب الأمريكي إلى الإسلام:
"ياشيخ أسامة كيف يصلح أن تدعو الشعب الأمريكي للإسلام وأنت تعترف بجرأة كبيرة بأنك وراء قتل الآلاف منهم في احداث ١١ ايلول ٢٠٠١، ألا تعتقد ويعتقد كل عاقل بان هذا تنفير لهم عن الإسلام؟
ثم يا شيخ أسامة الا تعتقد ويعتقد العقلاء أن ما فعله ما يسمى بتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين من خلط الجهاد ضد الاحتلال بعمليات الخطف والذبح والتفجير في الأماكن العامة واستهداف دور العبادة والمدنيين من الشيعة والسنة على السواء قد أدى إلى تشويه صورة الجهاد والمقاومة في العراق. إن الخط الذي تسيرون عليه أضر بالعمل الإسلامي والدعوة الإسلامية في شتى أنحاء العالم.
-٥-
وبرغم أن بعض الكتاب والمفكرين الليبراليين كالمفكر الكويتي أحمد البغدادي لم يقتنعوا بهذه المواقف وسخروا منها، وقالوا لمن عاد لهم الوعي الديني: "صح النوم" (جريدة "السياسية" ٢٠٠٧/١٠/٤)، وبرغم أن هذه العودة للوعي الديني جاءت متأخرة على طريقة عودة الوعي بحقيقة الناصرية لتوفيق الحكيم بعد رحيل عبد الناصر، إلا أن لعودة الوعي الديني هذا جوانب ايجابية كثيرة أهمها عودة الوعي الديني أيضاً إلى الشباب المغرر بهم في العراق وأفغانستان ولبنان وغيرها، وهو ما يشير إلى انخفاض عدد العمليات الإرهابية وعدد ضحاياها في العراق كما أعلن قبل أيام، وبدء عودة الأمن والهدوء للعراق خاصة.

> ان الجوهر الفلسفي للعمل التطوعي هو فكرة المبادرة الذاتية للفرد من منطلق قناعته وايمانه بقدرته على الفعل والتأثير في محيطة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. ان العمل الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية NGOS يسعى الى ترسيخ الدور الاستقلالي والتميز عن الحكومة والقطاع الخاص الريعي.

منظمات المجتمع المدني في ظل العولمة

نزار قاسم محمد
كاتب

ويستخدم اصطلاح منظمات المجتمع المدني الواسع الذي يضم جميع المنظمات المعروفة تحت مسميات مختلفة مثل المؤسسات الخيرية وجمعيات الخدمات العامة والمؤسسات غير الهادفة الى الربح والمتطلبات غير الحكومية والمنظمات الخاصة الطوعية. ان العمل التطوعي من خلال المجتمع يمكن ان يعد بالدور التنموي وهو يشمل انماء ثقافي وانماء اجتماعي وانماء اقتصادي وانماء تقني وانماء سياسي ويمثل القطاع الاهلي الحلقة الوسيطة بين الدولة والناس وهي تشكل جزءاً اساسيا من بنى المجتمع المدني الذي يمكن الانسان من المشاركة ومن اعلان رأيه وتلبية حاجاته وتنمية طاقته والسيطرة على حياته ومن المتوقع ان يتعزز دور منظمات المجتمع المدني عالميا مع مرور الوقت كنتيجة لتفاقم الازمة الاقتصادية الاجتماعية من ناحية واعتماد سياسات الاصلاح الهيكلي من ناحية ثانية وما يترتب عنهما من تراجع في الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ومن تشجيع للخصخصة.
ويمكن تحديد سمات المجتمع المدني او المنظمات غير الحكومية في السمات التالية:
١, الاستقلال الذاتي عن الحكومات.
٢, توافر مبادرات ذاتية من المواطنين لتشكيل مثل هذه المنظمات مع وجود درجة من درجات التطوع داخل هذه المنظمات.
٣, انها منظمات غير ربحية.
٤, اذا حققت هذه المنظمات عائدا او فائضا لا يوزع على اعضاء مجلس الادارة ولكن يستخدم لمصلحة تطوير عمل هذه المنظمات.
ويحدد البعض سمات ثلاث لهذه المنظمات هي: التطوعية وعدم الربحية والتجرد اي انشطتها سامية لا تخدم اعضاءها فقط.
ويضع البعض الاخر شروطا يجب توافرها في هذا القطاع وهي:
١, ان تكون منظمة لها شكل مقنن يميزها عن اي تجمع مؤقت للافراد ولها لوائح منظمة لاعمالها.
٢, ان تكون انعكاسا لرؤية شعبية تطوعية بحيث يتوافر فيها درجة معقولة من المشاركة التطوعية سواء في التمويل او الانشطة او الادارة.
٣, ان يوفر للمنظمة قدراً واضحاً من الاستقلال عن الحكومة.
٤, الا يكون هدفها ربحيا.
ومن مهام المجتمع المدني تطوير ثقافة شعبية لدى الناس تقوم على اعلاء قيمة تنظيم الجهود الذاتية والمبادرات التطوعية وصياغة تنظيمية خلاقة تؤدي الى الارتقاء بالوعي السياسي وبالثقافة السياسية الجمعية وبما يدفع الناس الى المشاركة الجادة في صناعة القرار السياسي وتقوم مؤسسات وهيئات المجتمع المدني بتنظيم المبادرات الذاتية الشعبية.
وثمة واجبات اساسية لمنظمات المجتمع المدني العربية كما صاغها ميثاق الشرف الاخلاقي للمنظمات الاهلية العربية (القاهرة ١٧ . ١٩/٥/ ١٩٩٧) تتحدد فيما يلي:
١, صياغة ثقافة لا تقوم على الضعف بل تقوم على اساس احترام الحياة.
٢, صياغة ثقافة تقوم على التضامن واقامة نظام اقتصادي عادل.
٣, صياغة ثقافة تنهض على التسامح وحياة تقوم على احترام الحقيقة.
٤, صياغة ثقافة تقوم على اساس الحقوق المتساوية لكل المواطنين بغض النظر عن الجنس والعقيدة والدين.
٥, صياغة ثقافة تقوم على اساس المشاركة بين الرجال والنساء.
٦, ان تلتزم المنظمات التطوعية العربية برفع الوعي الاجتماعي والثقافي للمواطنين.
واذا كانت الجمعيات والتنظيمات الاهلية اشكالا من التنظيم الجماعي تدرب الافراد على المشاركة والتعبير عن ذواتهم فان وظائف العمل التطوعي في هذه التنظيمات يجب ان يكون:
١, وظيفة الاندماج والمشاركة.
٢, وظيفة تحمل المسئولية.
٣, وظيفة تعبيرية باتاحة الفرصة للافراد بالتعبير عن انفسهم والدفاع عن قضاياهم وهي ايضا نوع من التدريب الجماعي على مواجهة الحياة وصعوباتها.
وتتزايد اهمية دور المنظمات المدنية والعمل التطوعي في الفترة الحالية نتيجة تبني سياسة الاصلاح الاقتصادي التي تعني التحول الى اقتصاد السوق والى خصخصة الهياكل والمؤسسات الاقتصادية والخدمات كما تعني حدوث تغير جذري في دور الدولة ومن المتوقع تنامي دورها نتيجة تفاقم الازمة الاقتصادية الاجتماعية من ناحية واعتماد سياسات الاصلاح الهيكلي من ناحية ثانية.
ان ثمة تصور لتنشيط دور العمل في منظمات المجتمع المدني العربية ويتمثل ذلك في تطوير المجتمع وفي مقدمته الحرص على بناء قدرات المتطوعين ومواجهة مشكلة تسربهم بتوظيف قدراتهم واستثارة الوعي التطوعي لديهم من خلال مؤسسات التنشئة الاجتماعية والاهتمام بالابعاد الاخلاقية في العمل التطوعي، كما ان من المهم تبني استراتيجية عامة للتطوع تقوم على التناغم بين وسائل الاعلام والنشاط التطوعي وخاصة الاهتمام بعملية تدفق المعلومات الصحيحة عن القطاع التطوعي ومن ناحية اخرى تجسير العلاقة بين القطاع التطوعي والقطاع الخاص والتواصل بين الاجيال في العمل التطوعي.
ان ظهور المجتمع المدني وتبلوره هو محصلة لتقدم اجتماعي يتمثل في اتساع حجم الطبقة المتوسطة وتمايزها الداخلي واستقلالها في مواجهة الدولة، وتقدم ثقافي يتمثل في منطق روح التسامح.من المهم الحديث عن خلق تقاليد الحوار بين الجمعيات والشركاء والاطراف الممولة على المستوى الوطني للوصول الى بناء الثقة بين المنظمات الاهلية وشركائها سواء من حكومات وقطاع خاص ومنظمات دولية.